

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مُقَدِّمَةٌ

التنمية عملية متعددة الجوانب ، لها ركائز ومتطلبات اقتصادية ، اجتماعية ، ثقافية ، وسياسية . ويأتى فى مقدمتها البشر ، فلا تنمية بدون تنمية الموارد البشرية .

لقد كان مفهوم التنمية فى الماضى يركز على أهمية التراكم الرأسمالى فى عمليات النمو الاقتصادى وتحقيق فائض فى قطاع الزراعة يمكن من تنمية القطاعات الأخرى . ومنذ نهاية القرن الثامن عشر ارتبط النمو الاقتصادى بالتطورات التكنولوجية التى سادت أوروبا .

وبصفة عامة فإن التنمية ظاهرة مركبة ، والنمو الاقتصادى أحد عناصرها الهامة ، وتتضمنه التنمية مقروناً بحدوث تغيير فى الهياكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والخارجية ، وقد أخل مفهوم البيئة فى التنمية منذ أقل من ثلاث عقود بما يعنى استدامة التنمية أى "استمرارية عملية التنمية خلال الزمن وأخذ مصالح الأجيال المتعاقبة فى الاعتبار والحفاظ على البيئة" .

ويمكن رصد مراحل التغيير فى مفهوم التنمية عبر الزمن على النحو التالى :

حيث تغيير مفهوم التنمية ، من المفهوم التقليدى وهو "الاستثمار الأمثل للموارد الطبيعية" إلى المفهوم المعدل للتنمية وهو الاستخدام الأمثل للموارد سواء المتاحة لدى أو المتاحة لدى الغير" . إلى "التنمية البشرية" إلى "تنمية نوعية الحياة" . حيث انتقلت من التنمية البشرية أى تحسين نوعية البشر Human Quality Development . إلى تحسين نوعية الحياة Quality of Life Development وتعنى التحسن فى مختلف نواحي الحياة الذى يؤدى إلى التحسن فى مستوى البشر .

وبناءً على ما سبق فلم يعد الفقر هو فقر موارد بل أصبح فقر قدرات ، بمعنى أن ليس لدى البشر قدرات (أو مهارات أو معارف تمكنهم من تنمية أنفسهم أو تحقيق إنتاج أو دخل وبالتالي مستوى معيشة مناسب) . كما أنه قد لا يكون للبشر حرية الاختيار فى الأنماط التنموية الشاملة (اقتصادية ، اجتماعية ، وسياسية ، ...) التى يرغبونها .

وتتضح تلك الحالة فى كل الدول النامية بدون استثناء ولكنها تتباين من دولة لأخرى ، كما تتباين من قطاع إلى آخر . كما أن استمرار التخلف فى المجالات المختلفة راجعاً بصفة أساسية لممارسات تلك المجتمعات وأسلوب تفكيرها ونظم الحكم فيها . حيث أن المجتمعات المتخلفة تدخل القرن الحادى والعشرين بأفكار وأساليب القرون الماضية .

فطالما تتغير الظروف العالمية والداخلية فلا بد أن تتطور الأفكار وأساليب مواجهة تلك الظروف . حيث قد تبدل الفكر الاقتصادى والاجتماعى والإدارى والسياسى تبديلاً كبيراً خلال العقود الأخيرة ، بل أنه خلال هذا العقد تغير كما لم يحدث فى العشر عقود السابقة ، ورغم تلك التغيرات فما زالت الدول النامية تسير بنفس الأفكار والأساليب .

وإن كان مفهوم التنمية ينصب مباشرة وللوهلة الأولى إلى النواحي الاقتصادية (التنمية الاقتصادية) إلا أن باقى الجوانب لا تقل أهمية - أن لم تزد - عن الجانب الاقتصادى ، حيث للتنمية الاجتماعية نفس الأهمية حيث الترابط والتلازم قائم بين كليهما بما يعنى شمولية التنمية .

وبين دفتى هذا الكتاب نعرض لعدة دراسات تنموية ، نبدؤها ببعض المؤشرات القومية وارتباطها بالتنمية . وهذه الدراسات أجريت فى فترات مختلفة ومن ثم جاءت بياناتها معبرة عن تلك الفترات مما حدا بنا إلى إضافة ملحق إحصائى به البيانات المستجدة .

ورغم ما قد تشير إليه تلك الدراسات فهي تعبر عن رأى الباحث حيث له أن
يذهب إلى ما يرى من النواحي التنموية غير مقيداً بأراء آخرين إلا من حيث
المرجعية العلمية .

والله ولى التوفيق .

مارس 2002

أ.د. سعد طه علام

القاهرة